ASJP
Algerian Scientific Journal Platform

المجلة التاريخية الجزائرية

ISSN: 2572-0023 / EISSN: 2716-9065
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/664

المجلد:05، العدد:02 (2021)، ص786-808

المفاوضات الفرنسية الجزائرية 1956-1962 من خلال الكتابات الجزائرية والفرنسية والوثائق الأرشيفية السويسرية

The french-Algerian negotiations 1956-1962 through Algerian and french writings and Swiss archive documents

مبروك غريس*
جامعة الجزائر 02 (الجزائر)
مخبر الوحدة المغاربية عبر التاريخ
mabrouk.ghris@univ-alger2.dz

إلياس نايت قاسي
المدرسة العليا للأساتذة - بوزريعة (الجزائر)
lies.naitkaci@gmail.com

معلومات المقال

تاريخ الارسال:
2021/05/30
تاريخ القبول:
2021/08/01

الكلمات المفتاحية:
- ✓ المفاوضات
- ✓ المفاوضون
- ✓ وقف إطلاق النار

الملخص:

تهدف الدراسة إلى معرفة مسار المفاوضات الفرنسية الجزائرية بين سنتي 1956–1962، وذلك من خلال الدراسات المحلية والأجنبية السابقة والوثائق الأرشيفية السويسرية المنشورة والمتاحة إلكترونيا، ودور الوساطة السويسرية في المفاوضات من خلال عدة شخصيات أهمها أوليفي لونغ وشارل هنري فافرود، التي أعطت دفعا للقضية الجزائرية ومسار المفاوضات. وصولا إلى اتفاقيات إيفيان التي كانت بمثابة انتصار لكفاح للمفاوضين والشعب الجزائري التي انبثق عنها وقف إطلاق النار، والتي وضعت حدا لحرب الجزائر وأنهت 132 عاما من الاستعمار الفرنسي للجزائر الذي عاث في أرض الجزائر خرابا ودمارا.

Article info

Received:
30/05/2021
Accepted:
01/08/2021

Key words:
- ✓ Negotiations
- ✓ Negotiators
- ✓ cease-fire

Abstract:

The study aims at identifying the course of Algerian-French negotiations between the years 1956-1962, through previous local and foreign studies, and Swiss archived documents and available electronically. The study also addresses the role of the Swiss mediation in said negotiations, which took place thanks to several personas notably: Olivier Long, Charles-Henri Favroud, through which the Algerian cause was pushed forward along with the negotiations. All the way to the Evian Accords, which are considered a victory to negotiators and the Algerian people, from which emanated the ceasefire agreement, Which put an end to the Algerian war and ended 132 years of French colonialism in Algeria, which wreaked havoc and devastation in the land of Algeria.

*المؤلف المرسل

مقدمة

لعبت الدبلوماسية الجزائرية دورا بارزا في تدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية، والتي أكسبتها الشرعية الدولية حيث فرضت على فرنسا القبول بمبدأ التفاوض، وتعتبر المفاوضات الجزائرية الفرنسية غير الرسمية والرسمية منها من الدراسات التي تعرف تضارب في الآراء بين فريقين الأول يرى إليها بعين إيجابية والآخر بعين سلبية، والذي يحظى باهتمام كبير في أوساط الباحثين والمؤرخين سواء الجزائريين أو الفرنسيين والأجانب، كما أنّ الكتابات في هذا الموضوع متنوعة حيث نجد كتابات من عايشوا تلك الفترة وأطرافا فعالة فيها وشاهدين عليها على غرار بن خدة، رضا مالك، دحلب وديغول، ومساهمة الجانب السويسري من خلال الدبلوماسي أوليفيي لونغ والصحفي شارل هنري فافرود، بالإضافة إلى الباحثين والمؤرخين المهتمين بالدبلوماسية الجزائرية والمفاوضات منهم Jérôme Hélie، Jean Lacouture و Horne Alistar ، ومنه نطرح الإشكالية التالية **كيف تطور نداء الاستقلال من اتصالات ومحادثات غير رسمية إلى مفاوضات حقيقية سنة 1960 بين الحكومة المؤقتة والحكومة الفرنسية؟ وكيف برز الدور السويسري في مساهمة كل من اوليفيي لونغ وشارل اندري فافرود كممثلين للدبلوماسية السويسرية في إنجاح مسلسل المفاوضات؟**

وللإجابة على هذه التساؤلات اتبعنا المنهج التاريخي بالعودة إلى أهم المصادر التي تحدثت عن الموضوع المحلية والفرنسية ووثائق الأرشيف السويسري، وهدفنا من وراء ذلك تسليط الضوء على مسألة هامة من تاريخ الاستعمار الفرنسي بالجزائر.

1. قصة الاتصالات السرية من 1956-1960

بقيت فرنسا الدولة الوحيدة التي لم تغير موقفها رغم أحداث 08 ماي 1945، مظاهرات مدغشقر، والثورة الشعبية في الهند الصينية سنة 1946 التي كانت بمثابة كفاح بطولي شاق انتهى بهزيمة نكراء في ديان بيان فو 7 ماي 1947. ولم تستسلم جبهة التحرير بعد الإجراءات الفرنسية التي جاءت بعد اندلاع الثورة التحريرية وراحت توسع الثورة تدريجيا في معظم أرجاء البلاد، وخارجيا فلقد كانت مشاركة جبهة التحرير في أشغال المؤتمر الإفريقي الآسيوي بمثابة انطلاق للدبلوماسية الفعالة. ولقد حاول القائد فينسنت مونتايVincent Monteil القيام ببعض الاتصالات التي كلها لم تأت بأي نتائج، حيث التقى بمصطفى بن بولعيد بسجن تونس وبين خدة بسجن سركاجي وكذلك بفرحات عباس وحسين لحول وبالشيخ خير الدين. وبالعاصمة نجح صحفيا جريدة "**ليكسبرس**" جون دانيال Jon Daniel وروبرت بارات Robert Barat بتوسط أندري منديس من الاتصال بقادة جبهة التحرير الوطني بدءا ببن خدة وبعده عبان رمضان من أجل مزيد من المحادثات حول مستقبل الجزائر، وأدت هذه الاتصالات إلى تنظيم لقاء بين عبان رمضان ومفوضي بيار مانداس بفرنسا في مارس 1956 [1].

لم تحاول الحكومات المتعاقبة على الحكم في باريس منذ 1954 الوصول إلى حل بالتفاوض، ولم يؤخذ الاعتبار بقرارات وتوصيات منظمة الأمم المتحدة، والجامعة العربية والمؤتمرات الإسلامية والمؤتمر الافروآسيوي، وكل هذه الحكومات فضلت فكرة الإدماج التي اقترحها جاك سوستال وبالإضافة إلى اقتراح غي مولي المعروف

بنقاطه الثلاث "**وقف إطلاق النار، الانتخابات، المفاوضات**" والتي رفضت من قبل جبهة التحرير والقانون الأساسي للانييل Laniel وبعودة ديغول إلى الحكم سيلجأ إلى كل هذه الصيغ سنة 1958 [2].

وبعد تشكيل حكومة غي مولي Guy Mollet في جانفي 1956 اتصل أندري مانداس بعبان رمضان للاطلاع على مطالب جبهة التحرير الوطني. بحيث يذكر Henri Jacquin في كتابه أنه بعد الاتصال بين عبان ومانداس اتجه هذا الأخير إلى باريس وأخبر الساسة الفرنسيين استعداد الطرف الجزائري للتحدث والتفاوض بشروط اعتراف فرنسا بحق الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال [3].

وتعود الاتصالات الأولى بين جبهة التحرير الوطني والحكومة الفرنسية إلى شهر أفريل 1956 حيث تم اللقاء بين بين منداس فرانس فرونس Mendés France وعبان رمضان وبن يوسف خدة في الجزائر العاصمة ولقاء محمد خيضر في القاهرة مع جورج غورس Georges Gorce وجوزيف بيغارا Begarra Joseph مبعوث غي مولي رئيس الحكومة الفرنسية والأمين العام للحزب الاشتراكي [4].

1.1. الاتصالات الشبيهة بالرسمية في عهد غي مولي

تم الاتصال الأول في 12 أفريل 1956 بالقاهرة عندما اجتمع جوزيف بيغارا النائب الاشتراكي في مجلس الاتحاد الفرنسي بمحمد خيضر وعرض عليه مثلث غي مولي المعروف "**إيقاف القتال، الانتخابات، المفاوضات مع النواب حول الدستور المقبل للجزائر**" أما محمد خيضر فقد اقترح تكوين دولة جزائرية مرتبطة برباط فدرالي مع تونس والمغرب وطلب إلى ذلك جوازي مرور حتى يتمكن اثنان من قادة الجبهة في الخارج من الالتحاق بالداخل للاجتماع بقادة الداخل [5].

وقد أكد محمد خيضر خلال هذا الاجتماع على عدم صلاحية الانتخابات وبعدها عن الإطار العملي وأنّ الأهم هو الاتفاق على الخطوط العريضة والمبادئ الأساسية للدستور الجديد وذلك مع جيش التحرير مباشرة، وركز خيضر على أهمية توصل فرنسا إلى حل مشكلة الجزائر حفاظا على مصالحها بشمال إفريقيا والعالم العربي المؤيد لحقوق الشعب الجزائري مفندا موقف المعمرين الفرنسيين وعدم أحقيتهم كقلة في التأثير على الموقف [6].

وتم الاتصال الثاني يوم 25 جويلية 1956 ببلغراد وكان الجانب الجزائري ممثلا بمحمد يزيد، والدكتور أحمد فرنسيس، والجانب الفرنسي يمثله بيير كومين Pierre Commin نائب الكاتب العام للحزب الاشتراكي وبيير هيربوت Pierre Herbaut، وقدم الوفد الفرنسي نفس العرض، وقد دافع الوفد الجزائري عن نظريته وأن وقف القتال لا يمكن أن يتم إلا بعد الوصول إلى اتفاق سياسي شامل واقترح الوفد الجزائري الانتقال إلى الاتصالات التمهيدية الرسمية بدل السرية الشبيهة بالرسمية لكن الإجابة كانت أن فرنسا لا تستطيع التفاوض إلا مع النواب المنتخبين [7]. بالرغم من ذلك تم اتصال ثالث بروما يوم 2 سبتمبر بين محمد خيضر ومحمد يزيد وعبد الرحمان كيوان، وكومين وهيربوت حيث اقترح الوفد الفرنسي دستورا يستوحى من اللائحة الاشتراكية أي انتخاب مجلس تشريعي ثم تكوين هيئة تنفيذية جزائرية تتناول صلاحياتها كل ميادين السياسة الداخلية ماعدا المتصلة بقانون

الأحوال الشخصية لأوروبيي الجزائر، وتشكيل هيئة جزائرية–فرنسية تتصرف في ميادين الدبلوماسية والاقتصاد والأمن العسكري ونظام الحريات الفردية والعمومية [8].

وفي 22 سبتمبر تم اللقاء الرابع ببلغراد وحضرها محمد خيضر ومحمد الأمين دباغين والوفد الفرنسي بيير هيربوت، ودارت المحادثة حول الاعتراف بحق الجزائر في الاستقلال وظهرت بوادر اتفاق حول عبارة أخرى تعوض كلمة "**الاستقلال**" وهي "**حق الشعب الجزائري في تسيير شؤونه بحرية**"، واقترح الوفد الجزائري أن تكون المسائل المشتركة بين الصلاحيات الفرنسية والجزائرية موضوع اتفاقات ثنائية فطلب هيربوت أن يطلع حكومته في انتظار مقابلة أخرى، إلا أنّ المفاوض المعتمد من قبل جبهة التحرير الوطني أُختطف بشهر بعدها في 22 أكتوبر 1956[9] بما يعرف باختطاف طائرة الزعماء الخمس الذي تبناه غي مولي[10].

ولم تسفر هذه اللقاءات والمحادثات على نتيجة كونها كانت مجرد مناورات سياسية قام بها الساسة الفرنسيين الغرض منها إقصاء جبهة التحرير من المفوضات وإلغاء شرعيتها لتمثيل الشعب الجزائري، وهو ما رفضته جبهة التحري باعتبارها الممثل الوحيد للشعب الجزائري، وقد ظهر جليا من خلال استعداد غي مولي لإجراء مفاوضات مع الجزائريين في صورة مائدة مستديرة بروما يحضرها مندوب عن أحمد بن بلة وآخر عن جمعية العلماء وثالث عن جماعة مصالي ويمثل فرنسا في هذا الاجتماع مسيو كومان Comen للبحث في عرض غي مولي والذي يتلخص في استعداده لمنح الجزائر استقلالا داخليا في صورة تحرر إداري "**Atonomide Jestion**" على أن يتم إجراء انتخابات تقوم بها لجنة محايدة لضمان حرية الانتخابات [11].

وهنا يظهر جليا أنّ اللقاءات السابقة مجرد حبر على ورق، وأنّ الغرض الرئيسي لـ غي مولي هو إقصاء جبهة التحرير الوطني من المفاوضات.

وكانت هذه اللقاءات بالنسبة للحكومة الفرنسية مع ممثلي جبهة التحرير الوطني عبارة عن جس نبض أو مناورات تهدف إلى مواصلة الحرب أو اجتياز مرحلة صعبة. وكانت المواقف متباعدة لدى الناطقين باسم جبهة التحرير الوطني الذين كانت مواقفهم مختلفة ففي القاهرة مثلا يتكلم خيضر عن تكوين مجلس تأسيسي جزائري ذي سياسة، بينما يؤكد عبان رمضان في الجزائر أنه لا مفاوضات قبل الاعتراف المسبق بالاستقلال، أما من جهة الفرنسيين فإنهم لم يتجاوزوا فكرة الواقع الوطني الجزائري التي نادى بها غي مولي، وأما مسألة المفاوضات والتحديد الدقيق لشروط وقف إطلاق النار فيعود طرحها إلى قرارات مؤتمر الصومام في 20 اوت 1956:

- الاعتراف بالأمة الجزائرية الموحدة وحدة لا تتجزأ.
- سيادة الجزائر في كل المجالات بما في ذلك الدفاع الوطني والشؤون الخارجية.
- إطلاق سراح كل المعتقلين.
- جبهة التحرير الوطني هي الممثل الوحيد للشعب الجزائري [12].

ويبدو أنّ لقاءات الحكومة الفرنسية مع ممثلي جبهة التحرير الوطني كانت عبارة عن جس نبض وسير للآراء ومناورات تهدف إلى مواصلة الحرب وتجاوز الصعاب التي كانت تمر بها الحرب العسكرية في الجزائر، وبالعودة إلى التصريح الذي أدلى به غي مولي في 09 فيفري 1956 الذي قال فيه: "**أنّ فرنسا سوف تحارب لتبقى بالجزائر وستبقى بها**"، وهو نفس اليوم الذي عين فيه روبير لاكوست وزيرا مقيما، يتضح لنا أنّ غي مولي كان يسعى للقضاء على الثورة بالقوة العسكرية، وبعد انضمامه إلى المجموعة الوزارية الداعية لمواصلة الحرب في الجزائر والمتكونة من روبير لاكوست و ماكس لوجون وابتعاده عن المجموعة المؤيدة للتفاوض مع الجبهة أمثال كاستون ديفير Gaston Pal Charles Defferre ومانداس فرونس وهذا ما صرح به لاكوست في 20 نوفمبر 1956 قائلا: "**نحن في ربع الساعة الأخير: لا نسرع باقتراح إصلاحات سياسية**" [13].

2.1. الاتصالات في عهد بورجيس مونوري Bourgés Maunoury

بعد سقوط حكومة غي مولي في جوان 1957 وقيام حكومة بورجيس مونوري Maurice Bourgés Maunoury الذي كلف بريسونيير Jean Yves Goeau Brissonniére عضو ديوان كريستيان بينو Christian Pineau للاتصال بممثلي الجبهة في تونس وكان يحمل معه رسالة من إمضاء أندريه بولوش يقول فيها: "**أتمنى لك عشية سفرك إلى تونس، رحلة جيدة ونجاحا مثمرا في مهمتك بكل محبة التوقيع: اندريه بولّوش**"[14] مدير ديوان بورجيس منوري. وحل بريسونيير بتونس يوم 5 جويلية بعنوان ملاحظ لتتبع أشغال مؤتمر النقابات العالمية الحرة واتصل في تونس ببعض ممثلي الجبهة الذين أعلموه أنّ استئناف الاتصالات ممكن بشرط أن تصدر الحكومة الفرنسية بيانا تعترف فيها بالجنسية الجزائرية، ليقرر إعلام حكومته والعودة إلى تونس في 19 جويلية [15]. وقبلها يوم 2 جويلية استقبل بومنجل في مكتبه بريسونيير برفقة النائب رولان وهو مندسي (ماندس) سابق ولأسباب تتعلق بالسرية عقد اللقاء دون موعد مسبق، حيث أعلن بريسونيير أنّ عليه السفر إلى تونس من أجل حضور المؤتمر الخامس للاتحاد الدولي للنقابات الحرة وأنّ رئيس الوزراء كلفه بإجراء اتصال بجبهة التحرير الوطني، وطلب من بومنجل تسهيل مهمته [16]. والطائرة التي كانت تقل بريسونيير إلى باريس كانت تحمل السيد عبد المجيد شاكر الذي كان ذاهبا لزيارة ممثليه بن بلة، بوضياف خيضر وحسين آيت أحمد الزعماء المختطفين، لاطلاعهم على اقتراح الحكومة الفرنسية بفتح المفاوضات لكن المحامي التونسي ألقي القبض عليه بنزوله من الطائرة ومنع من الاتصال بموكليه، وبعد ذلك أنكر بورجيس مونوري أمام المجلس الوطني الفرنسي أن يكون كلفه بريسونيير بالاتصال بالجبهة [17].

وتذكر الكاتبة الفرنسية جيرمين تيليون Germaine Tillion أثناء زيارتها لمحتشدات الجزائر صحبة وفد عن اللجنة الدولية المناهضة لنظام المحتشدات، حيث عرض عليها طالبان أن تجتمع في 4 جويلية 1857 بإثنين من مناضلي الجبهة، فقبلت وتبين أنّ أحدهما هو ياسف سعدي ودار بينهما الحديث عن العمليات الارهابية الأوروبية وعمليات الفدائيين وفي 8 جويلية أخبرت هذه الكاتبة مدير مكتب بورجيس مونوري على الحديث الذي دار بينهما فطلب أن تجتمع معه من جديد وإمكانية تنظيم مقابلة بين ممثل الحكومة الفرنسية ومندوبي لجنة

التنسيق والتنفيذ، وتمت هذه المقابلة يوم 27 جويلية وكان جوابه أنّ لجنة التنسيق والتنفيذ وحدها تستطيع تنظيم هذه المقابلة وأنّ أعضاءها غادروا الجزائر، وبعدها بشهرين قبض عليه وحكم عليه بالإعدام[18].

أمام سلسلة الاتصالات الفاشلة وتعنت فرنسا كان يجري التحضير لمؤتمر في القاهرة عقد في 20 أوت 1957، خلاله تم تصحيح قرارات مؤتمر الصومام، فقد ألغي مبدأ السياسي عن العسكري وأولية الداخل عن الخارج، كما أوصى بإنشاء حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية، كما كان لاستقلال المغرب وتونس أثر بارز في نشاط الثورة فلقد تلقت دعما كبيرا في المجال العسكري والدبلوماسي فعلى سبيل المثال في المغرب عقد مؤتمر طنجة من 27-30 أفريل 1958 حيث أوصى بإنشاء حكومة مؤقتة جزائرية وتمتين تضامن الشعب التونسي والمغربي مع الثورة الجزائرية، وقد نادى آيت أحمد من سجنه في أفريل 1957 بتكوين حكومة جزائرية من أجل مواصلة المفاوضات بوفد واحد [19].

3.1. الاتصالات في عهد ديغول

في 13 ماي 1958 أعلن رئيس المجلس الفرنسي بيير بفليملين Pierre Pflimlin استئناف المحادثات مع جبهة التحرير الوطني بهدف وقف إطلاق النار، هذا القرار أثار حفيظة الساسة الفرنسيين في الجزائر والقادة العسكريين، الأمر الذي عجل بسقوط الجمهورية الرابعة وعودة الجنرال ديغول إلى سدة الحكم [20]. وأستدعي الجنرال ديغول ليكون على راس الحكومة في 1 جوان 1958 فأبدى ظاهريا خضوعه لمطالب جنرالات الجيش وأوروبي الجزائر، لكنه شرع على الفور في تقوية مؤسسات الدولة الفرنسية من خلال دستور يمنح حكومته صلاحيات أوسع تمكنها من فرض سيطرتها على الجميع وبدون استثناء حتى لا تبقى عرضة لأهواء القادة العسكريين وزعماء الجالية الأوروبية الذين صار التمرد عنوانا لهم في التعامل مع كل حكومة لا تستجيب لرغباتهم [21].

لقد أدركت قيادة الثورة منذ البداية أنّ الأسس التي يقوم عليها العمل الدبلوماسي غير كافية وحدها لضمان النجاح، وأنه من الضروري أن تستند على آليات قوية ومتينة حتى تؤدي الغرض المطلوب منها، ولعل أبرز هذه الآليات تتمثل في تشكيل قيادة دبلوماسية مستقلة وقوية، تمثلت في بادئ الأمر في جهاز الوفد الخارجي والذي تمكن في إيصال صوت الثورة إلى مؤتمر باندونغ سنة 1955، ولاحقا في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي تأسست في 19 سبتمبر 1958 والذي يعتبر تأسيسها عملا دبلوماسيا بامتياز، إلى جانب كونه عملا تنظيميا وهيكليا[22]. وتم الإعلان عنها في آن واحد في كل من تونس والقاهرة وعدة عواصم أخرى [23]، وقد اعترفت بها حوالي عشرين دولة أهمها مصر وتونس وليبيا والعراق واليمن...إلخ.

وعندما جاء ديغول إلى الحكم في 13 ماي 1958 كلف عبد الرحمان فارس وجان عمروش بالاتصال مع جبهة التحرير الوطني وإعلامها أنّه مستعدا للبحث معها إيقاف القتال على أساس شروط لا تختلف عن حكومة غي مولي وتتمثل في انتخابات، إيقاف القتال، مفاوضات، فقام الرجلان ما بين 20 اوت و20 أكتوبر بعدة اتصالات مع الجبهة، إلا أنّه في هذه الفترة تشكلت الحكومة المؤقتة واجتمعت في القاهرة لترد على عرض

ديغول[24]، لكن ديغول أعلن في 23 أكتوبر عن "**سلم الشجعان**" فكان ذلك بمثابة قطع الاتصالات السرية لأنه كان دعوة صريحة للاستسلام[25]، وقبل ذلك في محاولته لإبعاد الشعب عن الثورة بضمه إلى جانبه وسحب البساط من جبهة التحرير الوطني، فأطلقه في 3 أكتوبر 1958 من قسنطينة ويهدف المشروع شكلا لتقييم مجموع موارد الجزائر، واعتمد المشروع على الأعمال سابقة كتقرير لجنة Maspetiol حول العلاقات المالية بين الجزائر وفرنسا (جوان 1955)، ويعتبر هذا المشروع في نظر الفرنسيين مشروعا اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا مفيدا، بينما نظر إليه الجزائريون كمشروع استعماري هدفه إفشال الثورة وإبعاد الشعب الجزائري عنها وفصله بالأساس عن جيش التحرير الوطني وإقناعه بضرورة الاندماج مع فرنسا وهو ما رفضه الشعب الجزائري [26].

1.3.1. مبدأ تقرير المصير 16 سبتمبر 1959

قدم ديغول في 16 سبتمبر 1959 واقترح فيه حق تقرير المصير للشعب الجزائري عن طريق الاستفتاء يتضمن ثلاثة اختيارات: إما الاستقلال، المشاركة مع فرنسا وإما الفرنسة، وقد صرح بذلك في خطابه يوم 19 سبتمبر على التلفزة الوطنية وإذاعة الراديو[27]، وقد رفض ديغول الاستقلال والفرنسة واختار المشاركة بحيث تكون "**حكومة الجزائريين من الجزائريين واتحاد وثيق مع فرنسا فيما يتعلق بالاقتصاد والتعليم والدفاع والعلاقات الخارجية**"، أي الحكم الذاتي الذي يعني السيادة المحدودة، وبما أنّ هذه السيادة لا يكتفي بها ديغول فعمد إلى تجزئة الأمة لإضعافها. بحيث يتصور ديغول مناطق ذات حكم ذاتي على أساس مجموعات عرقية مبنية على نظام فدرالي كما يقول ديغول: "**تجد هذه المجموعات المختلفة الفرنسية والعربية والقبائلية والمزابية...إلخ، التي تتعايش في هذا البلد، ضمانات تتعلق بحياتها الخاصة وإطارا للتعاون فيما بينها.**" ذلك هو النظام الفيديرالي الذي هو امتداد القانون الأساسي لـ لانييل (Laniel)، 1958 الذي يهدف في الواقع إلى التجزئة في الجزائر[28].

إلا أنّ هذا الطرح الجديد لم يعجب قادة الجيش وزعماء المستوطنين الأوروبيين بالجزائر وأعلنوا معارضتهم لأي تفاوض مع جبهة التحرير الوطني، وفي 18 جانفي 1960 أعلن الجنرال ماسو Jacques Emile Massu في حديث مع جريدة ألمانية أنّ الجيش قد ارتكب غلطة عندما اختار ديغول ودعمه من أجل الوصول إلى السلطة في فرنسا. بالإضافة إلى تعهد الأوروبيين على العمل من أجل الإطاحة بحكومة ديغول بالتمرد إن لم يتراجع عن فكرة تقرير المصير، لكن ديغول لم يستسلم ولم يخضع لقادة الجيش وقادة الجالية الأوروبية وشرع في إبعاد القادة العسكريين عن السياسة، وفي 4 فيفري اتخذ ديغول إجراء يتمثل في نزع السلطات المعطاة للجيش لكي يحل محل الشرطة الذين يعملون ويخضعون لسلطات الولاة أو الحكومة. وبهذه التغييرات الهامة في الجيش بدأ ديغول يتحرك بحرية اتجاه قادة الثورة الجزائرية لإجراء مفاوضات أولية والتعرف على وجهات نظرهم في كيفية إيقاف إطلاق النار والتوصل إلى حل سلمي لمشكلة الجزائر [29].

2.3.1. التفاوض مع قادة الولاية الرابعة

في شهر ماي 1960 كشف ديغول عن خطته المتمثلة في إجراء اتصالات مع مجموعة من قادة الولاية الرابعة وذلك بقصد التفاوض معهم على كيفية إيقاف العمليات العسكرية وإجراء انتخابات، وفي مطلع جوان

1960 شرع ديغول في وضع مشروعه الخاص بتقرير المصير موضع التنفيذ حيث قام وكيل الجمهورية في مدينة الجزائر بإجراء اتصالات مع القاضي مريقي قدور المتواجد في المدية وذلك بقصد تنظيم لقاء بين قادة الولاية الرابعة وأربع من كبار الضباط الفرنسيين [30].

بالنسبة لأولئك الذين يعرفون القليل عن التوترات بين المقاومة الداخلية وحكومة الجمهورية الفرنسية، ناهيك عن فترة لندن، فإن فكرة زرع إسفين بين صانعي الولايات والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في تونس ستثير الكثير من الذكريات . قضية الولاية الرابعة، كما قادها ديغول، تشبه إلى حد كبير مفاوضات سلام جنينية كمحاولة للانقسام لإضعاف الخصم [31].

ويذكر Hélie في كتابه أنّ برنارد تريكو Bernard Tricot رجل الاليزيه في القضية حسب تقرير مفصل أنّه مثّل هذه الاتصالات مع قادة الولاية الرابعة القائد لخضر (بوشامة) الأكثر انفتاحا وإثنين من القادة المحليين عبد الحليم وعبد اللطيف وهما رئيسا الوزراء العسكري في عهد ميشال دوبري، إلى جانب سي صالح "**محمد زعموم**" قائد الولاية ونائبه محمد بونعامة. وقد أعطى ديغول الضوء الأخضر للقاء، وغادر سي صالح وسي محمد إلى قصر الاليزيه بحيث أشار برنار تريكو أنهم لم يكونوا سياسيين ناهيك عن دبلوماسيين، وبعد اجتماعهم بديغول كانوا على ما يبدو معجبين جدا [32].

جرت محادثات سرية بين الحكومة الفرنسية وقادة الولاية الرابعة (قضية سي صالح)، هذ المحادثات لا تثبت بأي حال من الأحوال أنّ ديغول كان مصمما بالفعل على تسليم الجزائر إلى جبهة التحرير الوطني، وقد تعامل سي صالح كما هو الحال مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على أساس سياسته لتقرير المصير وبشكل أكثر دقة الجزائر جزائرية والتي دافع عنها بوضوح في خطابه يوم 14 جوان 1960 وعرض عليه وقف إطلاق النار الذي وافق عليه سي صالح وتسليم الأسلحة إلى مكان آمن والعفو عن المقاتلين [33]. وقد أكد سي صالح لديغول أنّ وفده جاء إلى فرنسا بفكرة دعم التفاوض ودعمها إلى الأمام واعترف بأنّه لا يملك صلاحيات إجراء حوار مع فرنسا باسم الثورة الجزائرية، ومن الأحسن أن تتفاوض فرنسا مع جبهة التحرير الوطني [34].

والواضح أنّ هذه الاتصالات كان الهدف منها هو تفجير الثورة من الداخل، بحيث إذا نجحت فكرة التفاوض مع رجال الداخل يستطيع ديغول تقسيم الجزائريين وتشتيت قواهم وذلك عن طريق خلق انشقاق بين قادة الثورة بين الداخل والخارج، وقد استعملها كورقة للضغط على الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، لقبول شروطه المتمثلة في وقف النار وإجراء انتخابات [35].

وبعد عودة الوفد المفاوض من باريس ألقي على جميع أعضائه، وبعد عملية التحقيق حكم عليهم بالإعدام على جميع أعضاء الوفد المفاوض، وذلك بسبب تجاوز صلاحياتهم كقيادة وموافقته للتفاوض دون استشارة أو إذن من القيادة العامة [36]. في حين ذكر Hélie أنّ محمد بونعامة اغتال جميع قادة التفاوض لخضر، عبد اللطيف وعبد الحليم وإرسال سي صالح إلى تونس إلا أنّ هذا الأخير قتل في كمين فرنسي باستعمال فرقة

الصدمة [37]. وعلى العكس من ذلك شعر ديغول أنّ رجال الولاية الرابعة ليس لهم الأساس اللازم ليكون أساس لعملية السلام، لمثل هؤلاء الرجال كان بإمكانهم فقط تقديم استسلام شرف [38].

2. بداية المفاوضات الجزائرية الفرنسية والدور السويسري فيها 1960-1961

1.2. بداية المفاوضات الجزائرية الفرنسية 1960-1961

أراد ديغول خلق قوة ثالثة بدعوى أنّ الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لا تمثل كل الشعب الجزائري، لكنه في الأخير اقتنع أنّ أي مفاوضة دون جبهة التحرير الوطني تعتبر باطلة، وهو ما لمسه بعد زيارته للجزائر في ديسمبر 1960 لشرح سياسته الجديدة فاستقبله الجزائريين حاملين أعلام جبهة التحرير الوطني منادين بشعاراتها، جعله يصطدم بالحقيقة التي قال عنها السيد بومنجل " **أمام اشتداد الثورة وزحفها وقوتها وردود فعلها في أوساط الجيوش والشعب الفرنسي الذي تدهورت وضعيته الاقتصادية والاجتماعية والنفسية أصيب الجنرال ديغول بخيبة أمل وفشل ذريع وعرف حينها بأنّ حرب الجزائر هي عملية فاشلة انتحارية**". هكذا اقتنعت الحكومة الفرنسية أنّه لا مجال إلا المفاوضات مع جبهة التحرير الوطني، وكانت بدايتها بمولان بفرنسا [39].

1.1.2. مفاوضات مولان 25-29 جوان 1960

استجابت الحكومة المؤقتة لإعلان الجنرال ديغول في 14 جوان 1960 للتفاوض لإيجاد حل للقضية الجزائرية وإيقاف القتال في خطاب موجه إلى قادة للثورة الجزائرية قائلا: "**إنني أتوجه، مرة أخرى، باسم فرنسا إلى زعماء الثورة فنحن في انتظارهم هنا لنجد مخرجا مشرفا للقتال الذي ما زال مستمرا...وبعد ذلك سننهي كل شيء لكي يكون للشعب الجزائري الرأي في تهدئة الأمور. فالقرار في هذا المجال سيكون ما يقرره هو. غير أنني موقن أنّه سيتبع المنطق السليم، بإقدامه على تحويل الجزائر الجزائرية إلى بلد مزدهر وأخوي، بالاتحاد مع فرنسا، وبالتعاون مع الاتحادات الفرنسية**" [40]. حيث أشار التقرير رقم dodis.ch/15147 من الأرشيف السويسري المنشور إلى انطباعات بومنجل عن محادثات مولان أثناء زيارته المفوضية السويسرية بتونس. وفي 20 جوان قبلت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الذهاب إلى مدينة Melun وذلك بهدف التحدث عن تنظيم رحلة فرحات عباس إلى باريس، أرسلت كل من محمد الصديق بن يحيى (مدير ديوان رئيس الحكومة المؤقتة) والمحامي أحمد بومنجل (مسؤول الإعلام بالحكومة المؤقتة) وبعد وصولهما في 25 جوان تم نقلهم بطائرة مروحية إلى عمالة مولان وبقوا معزولين لأربعة أيام عن العالم الخارجي سواء صحافة أو أي زيارة [41]. أما الوفد الفرنسي فقد مثله كل من روجي موريس Roger Moris والجنرال دي غاستين Général de Gastines وقد امتدت هذه المفاوضات من 25 إلى 29 جوان 1960 ولقد باءت بالفشل ولم تحقق أي نتيجة لأنّ الوفد الفرنسي سعى إلى التفاوض من أجل وقف إطلاق النار وتسليم السلاح [42].

في 5 جويلية 1960 حذر فرحات عباس الشعب الجزائري من أن ينخدع وأنّ الحرب لازالت قائمة وخصوصا على المستوى الدبلوماسي حيث كانت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تسجل النقاط تلو الأخرى[43] قائلا: "**فعندما اتخذنا في العشرين من يونيو الأخير قرارا يقضي بإرسال بعثة إلى فرنسا لم يفتنا أن**

نذكر بأنّ هناك خلافات كبرى بيننا وبين الحكومة الفرنسية، وفي مولان اتضح أنّ هذه الخلافات أكبر مما كنا نظن... فلم يكن تقارب بين وجهات نظر الفريقين فحسب، وإنما وجد مبعوثانا نفسيهما أمام رفض للدخول في المفاوضات... وحتى في المفاوضات تقف الحكومة الفرنسية موقف الاستعماري العنيد وترفض كلية مناقشة الند للند" [44].

ولقد كانت محادثات مولان مجرد مناورة سياسية ديغولية، ليظهر أنّ فرنسا تبحث عن السلم ووقف إطلاق النار حسب شروطه السابقة الذكر وأنّ الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ترفض ذلك. واغتنم ديغول الفرصة ليدعم في الوقت ذاته قواته المسلحة في الجزائر بتوفير كل الوسائل من أجل تحقيق نصر عسكري ذلك ما عرف بعمليات شال Challe، كما دعم الخطوط الموضوعة على كامل الحدود حيث بلغ عدد القوات الفرنسية حسب المصادر الفرنسية 500000 جندي علاوة على القوات المساعدة: المليشيات الإقليمية والدرك، فرق الجمهورية للأمن والشرطة والحركة، أضف إلى ذلك الطيران والبحرية والدعم الضخم من منظمة الحلف الأطلسي. وعن طريق وسائله الإعلامية حمل الحكومة المؤقتة مسؤولية فشل مفاوضات مولان، وقام ضباط الفروع الإدارية الخاصة بنشر الدعاية في القرى زاعمين أنّ "**فرنسا تدعو إلى للسلام، والحكومة المؤقتة ترفضه**" [45].

2.1.2. مفاوضات لوسارن Lucerne 20-02-1961

بعد فشل مفاوضات مولان التي جرت بين وفد الحكومة المؤقتة ووفد الحكومة الفرنسية الذي قال عنه شارل ديغول: "**إنّ الجهاز الرئيسي لجبهة التحرير الوطني قد حدد علنا أنّ موفديها لم يأتيا إلا للاتفاق على الشروط المتعلقة بزيارة وفد يرأسه فرحات عباس، وأن تتضمن المحادثات مباشرة بين فرحات عباس والجنرال ديغول، ومنح المفاوضين حرية الإقامة والزيارة والتنقل وعقد مؤتمرات صحفية، بالإضافة إلى إطلاق سراح بن بلة ورفاقه والمشاركة في المحادثات، ورد ديغول على ذلك بأنّه لن يتفاوض مع زعيم الثوار في الوقت الذي تطلق فيه النار على جنوده، ويقتل مدنيون من مواطنيه حتى في شوارع باريس**" [46]. وردت الجبهة على هذه المناورات بتنظيم مظاهرات عارمة في 11 ديسمبر 1960 حيث خرج الشعب الجزائري مؤكدا دعمه المطلق لجبهة التحرير الوطني الجزائري، وأنّ المناورات السياسية مآلها الفشل. لقد كانت هذه المظاهرات منعرجا حاسما في تاريخ معركة الاستقلال لأنّها أظهرت روح الكفاح ونضال الشعب الجزائري على الرغم من الأساليب القمعية المسلطة عليه [47]. ولقد كانت حصيلة التظاهرات السكان المسلمين في ديسمبر 1960 هو 112 قتيلا ومئات الجرحى [48].

كما ذكر التقرير رقم dodis.ch/15148 أنّ هذه الانتفاضة التي قام بها الشعب الجزائري، قد غيرت من المعطيات ومن غطرسة الجنرال ديغول، مما جعل الجنرال ديغول في شهر جانفي 1961 يقول: "**أنّ الجزائر تكلفنا أكثر مما تدره علينا... ولذلك فإنني أكرر فرنسا تعمل على إيجاد حل يخلصها منها نهائيا. وسوف لن ترى مانعا في أن يقرر السكان الجزائريون إقامة دولة تتولى تسيير شؤون بلادهم**". وعليه، وخدمة لفرنسا قرر

التفاوض مع جبهة التحرير الوطني بشكل جدي، والبحث عن مبررات لهذا الموقف الجديد دون المساس بسمعة ديغول وسمعة فرنسا [49].

كما يشير تقرير آخر للأرشيف السويسري في الصفحة 10 تحت رقم dodis.ch/9709 بالإضافة إلى الوثيقة رقم dodis.ch/10383 والتقرير رقم dodis.ch/15150 أنه وبعد شهرين عن مظاهرات ديسمبر 1960 تم استئناف المفاوضات بين الطرفين، وجرت هذه المفاوضات في فندق "**ترمينوس**" بلوسارن بسويسرا في 20 فيفري 1961، حيث مهد لهذه المحادثات الوساطة السويسرية بواسطة أوليفيي لونغ Olivier long، حيث مثل الوفد الجزائري كل من بومنجل المدير السياسي بوزارة الاعلام بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية رفقة السيد الطيب بولحروف رجل المهمات السرية، أما بالنسبة للوفد الفرنسي ممثلا بـ جورج بومبيدو George Pompidou المصرفي رجل الثقة لدى الجنرال ديغول رفقة السيد برونو دولوس Bruno Deleusse مدير الشؤون السياسية لدى وزارة الشؤون الجزائرية [50]. ولم يمثل لويس جوكس الجنرال ديغول حتى لا تمنح هذه الاتصالات الصبغة الرسمية [51].

ولقد تم اختيار الأراضي السويسرية والتي انتهت بجمع الجزائريين والفرنسيين إلى طاولة المفاوضات، حيث أكد السيد نيكولي Nicolet من نقابة المحامين بجنيف والسيد لوليف Lalive الأمين العام للجمعية العالمية لرجال القانون قد اتصلا ببولحروف بروما ليطلب من حكومتنا التدخل لدى رئيس الحكومة الغانية لأجل إطلاق سراح رعية سويسري كان معتقلا في كوناكري، وبفضل مساعي الحكومة المؤقتة تم إطلاق سراح الرعية، فتشكلت روابط متينة كان لها الفضل في تدخل سويسرا لتنظيم الاتصالات على أراضيها [52]. وقد دارت النقاشات في النقاط التي أثارها بومبيدو حول المحاور التالية [53]:

- المؤسسات المؤقتة.
- ضمانات لتقرير المصير.
- جنسية الأقلية الأوروبية.
- مفهوم وشكل السلطة التنفيذية المؤقتة.
- ضمانات وتمثيل الأقليات.

ويذكر أنّ اللقاء قد جرى أحسن مما كانوا يتوقعون، حيث أعجب الوفد الجزائري بالوفد الفرنسي، وقال بومنجل أنه وجد في جورج بومبيدو محاورا ذا نظرة واسعة مضيفا: "**الأمر هنا مختلف عن مولان**"، ومن جانبهما قدر السيدان بومبيدو ودولوس أنّ السيد بولحروف رجل جدي ورزين ومزود بالوثائق جيدا [54].

أكد الوفد الجزائري من جديد على مبادئ الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وكانت مواقف الطرفين متباعدة، حيث رد بومبيدو على ممثلي الحكومة المؤقتة "**بأنّ قضية الصحراء لا نقاش فيها**" وأضاف قائلا: " **أنّ الصحراء بحر له سواحل تسكنها شعوب ساحلية والجزائر واحدة من تلك الشعوب، وعلى فرنسا أن تستشير الجميع**"، واعتبر المرسى الكبير ملكا من الأملاك الفرنسية باعتباره كجبل طارق الخاضع للسيادة البريطانية في

التراب الاسباني، وأنّ ديغول لا يريد التطرق إلى وقف النار بل يريد الهدنة قائلا: "**أنّه عندما يتم التفاوض على الهدنة سيصدر بيان عن الحكومة الفرنسية يعقبه بيان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تدين فيه الإرهاب وكل عملية من أعمال العنف**" [55]. كما لمح بومبيدو إلى ضرورة إشراك تيارات أخرى في المفاوضات بحيث لا تكون جبهة التحرير الوطني هي الممثل الوحيد للشعب الجزائري [56].

ولم تكن محادثات لوسارن كلها سلبية بل كانت بداية لطرح المشاكل وكان لها الفضل في إبراز نقاط التي كانت محل خلاف، وكانت قضية الصحراء تعتبر بداية حجر عثرة في سير كل المحادثات والمفاوضات الفرنسية الجزائرية التي تلت لقاء لوسارن [57].

3.1.2. مفاوضات نيوشاتيل Neuchâtel 5-3-1961

حافظ الوفدين على نفس الممثلين وقد تم تناول المحاور السابقة الذكر وقد تم اللقاء في 5 مارس 1961 حيث أشار بومبيدو إلى نقطة جديدة هي أنّ ديغول سيشرع في مفاوضات مع جبهة التحرير الوطني ومحادثات مع أطراف أخرى [58]، وأثار من جديد فكرة الهدنة التي سوف يتبعها إطلاق سراح الخمسة، ورفض أي مناقشة حول الصحراء. واقترح الصيغة التالية " **إعلان عام عن الاختلاف حول السيادة الشعبية على الصحراء وتأجيل التفاوض حول هذه القضية بعد تقرير المصير**"[59]. ولقد دار الخلاف حول الترتيب الزمني بين وقف إطلاق النار واللقاءات الرسمية كما ذكر التقرير عن الأرشيف السويسري رقم dodis.ch/9709 في الصفحة 14، ففرنسا ترغب في أن تتوقف المعارك حال بدء المفاوضات بالنسبة لهم على المتمردين الجزائريين أن يتركوا أسلحتهم جانبا، وهو الأمر الذي لم توافق عليه الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، كما نبه بومنجل إلى أنّ الهجمات في فرنسا التي يقوم بها مناضلو جبهة التحرير الوطني قد توقفت منذ مولان [60].

لقد رد الوفد الجزائري على ذلك بأنّه لا هدنة حتى وإن دامت هذه المفاوضات أعوام، حيث أكد بومنجل "**إنّ الصحراء جزء من الجزائر ولا يمكن التنازل عليها**"، ونتيجة لذل بقيت مواقف الطرفين متباينة وفشلت وتوقفت هذه المحادثات لتمسك الوفد الجزائري بوحدة التراب الوطني وأنّ فرنسا قد أخلت بمبدأ السيادة الوطنية ووحدة التراب الجزائري [61]. ولقد أكد دحلب ذلك في "كتابه المهمة المنجزة" أنّ جيش التحرير الوطني لا يقبل أن يكون أعزل من سلاحه، ولكنه يجب على العكس من ذلك أن يكون له وجود شرعي. يمكن لاستغلال الصحراء أن يكون مبدأ أساسيا في المفاوضات غير أنّ سيادة الجزائر على الصحراء تبقى فوق كل نقاش، وأنّ احترام وحدة التراب الجزائري يبقى بالنسبة لنا شرط غير قابل للتنازل عليه [62].

4.1.2. مفاوضات ايفيان الأولى 20 ماي -13 جوان 1961

كانت هذه المفاوضات يوم 7 أفريل 1961 وتم الاتفاق عن ذلك من طرف الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، والتي أُلغيت بسبب إعلان لويس جوكس أنّه سوف يتفاوض مع الحركة الوطنية الجزائرية وهو ما رفضته الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية [63]، وأُجلت إلى 20 ماي، ومنه نستنتج أنّ قرار

جوكس بإشراك الحركة الوطنية الجزائرية التي كانت قد انتهت كحزب أم أنّه كان يريد إرضاء الأوساط الفرنسية التي كانت ترفض أن تكون جبهة التحرير الوطني الممثل الوحيد للشعب الجزائري [64].

وفي 22 أفريل 1961 حاول جنرالات فرنسا بالجزائر: موريس شال Moris Challe وجوهو إدموند Jouhaud Edmond وراوول صالان Raoul Salan وأندري زيلير André Zeller، للإطاحة بحكم ديغول بانقلاب عسكري للاستيلاء على السلطة [65]، وقضى على الجنرالات المتمردين وألغى جميع رتبهم وامتيازاتهم، وأظهر استعدادا لاستئناف التفاوض مع جبهة التحرير وذلك بقصد وضع الأوروبيين في الجزائر أمام الأمر الواقع بدلا من إقناعهم [66]. وهكذا تخلى عن فكرة إشراك الحركة الوطنية الجزائرية أو أي حزب آخر في المفاوضات[67].

بدأت المفاوضات في 20 ماي 1961 في إيفيان وترأس الوفد الجزائري كريم بلقاسم رفقة سعد دحلب ومحمد الصديق بن يحيى والطيب بولحروف وأحمد فرانسيس وأحمد بومنجل والرائدين أحمد قائد وعلي منجلي ورضا مالك المتحدث الرسمي باسم الوفد [68]، ومن الجانب الفرنسي جوكس، رولاند كاندي Roland Cadet الجنرال سيمون Simon، السيد تريكو، دولوس، الكولونيل دي بازي De Pazzis، لابوري Labouret، شايي Chyet، ثيبو Thibaud، رولاند بيوكار Roland-Billecart، ساليس Salusse [69]، وبحضور الوسيط السويسري لونغ. وشدد الوفد الفرنسي على الهدنة ووقف العمليات العسكرية، وعلى ضمانات للأقلية الفرنسية وعلى الجنسية المزدوجة للأوروبيين، بينما حق تقرير المصير غير ولايات الثلاثة عشر الشمالية بينما الصحراء تبقى فرنسية [70] التي اعتبرها لويس جوكس قضية معقدة تمس عدة دول. وفي هذه الفترة التي تمت فيها المفاوضات عرفت الجزائر ظروف معقدة تمثلت في غضب الأوروبيين بعد سلسلة الأعمال الإجرامية لمنظمة الجيش السري OAS حيث قتلت أكثر من مئة شخص في ماي 1961[71]، ولتغطية ذلك قدمت الحكومة الفرنسية ضمانات للانفراج حيث سمحت للكثير من معتقلي المحتشدات بالخروج بالإضافة إلى إطلاق سراح حوالي 6000 معتقلا، وتحسين وضعية الزعماء الخمسة، وإيقاف العمليات الهجومية من الطرفين وذلك فق شروطها [72].

ويذكر كريم بلقاسم في الجلسة الخامسة بتاريخ 29 ماي 1961 بأنّ الضمانات الأساسية احترام وحدة التراب والشعب الجزائريين، وأول هذه الضمانات الأساسية ينتج عنها أنّ الصحراء هي جزء لا يتجزأ من الجزائر، ويجب أن توضع تحت السيادة الجزائرية وتدخل الرقعة التي يطبق فيها حق تقرير المصير وليس هناك إطار اقتصادي يمكنه أن يبرر فصل الجزائر عن أربعة اخماسها [73]. وبعد الاستماع لكل مقترحات الوفد الفرنسي والوفد الجزائري كانت النقاط متباينة وغير متوافقة وبسبب ذلك توقفت المفاوضات بتاريخ 13 جوان 1961. هذا التعنت الفرنسي وتمسكها بالصحراء بدون حق جعل المفاوضات تدور في حلقة مفرغة، مما جعل الطرفان يلتقيان في مدينة لوغران Lugrin في 20 جويلية 1961.

5.1.2. مفاوضات لوغران 20-28 جويلية 1961

جرت هذه المفاوضات في مدينة لوغران قرب الحدود السويسرية بين نفس الوفدين في 20 جويلية واستمرت المفاوضات لأكثر من أسبوع وقد أخذت فيها قضية الصحراء حصة الأسد. في غضون ذلك كان هناك اشتباك

فرنسي تونسي في بنزرت وتعود أسبابه إلى أنّ بورقيبة يبدي اتجاه المسألة الصحراوية حساسية غير منطقية، وخطأ بورقيبة أنّه طرح المشكلة قبل أن يحصل اتفاق جزائري فرنسي [74]. كانت قاعدة بنزرت العسكرية تحت السيطرة الفرنسية وأراد بورقيبة استرجاعها بإرساله برقية جويلية 1961 طلب فيها إخلاء قاعدة بنزرت وتعديل الحدود بين الصحراء الجزائرية والجنوب التونسي للحصول على حقول نفط واراضي جديدة [75]، وردّ عليها ديغول بعنف أدت إلى قتل 1000 مواطن و2000 جريح و2000 أسير [76].

ولقد ذكر كريم بلقاسم فيما يخص الصحراء وفي إطار السيادة الجزائرية، يمكن بحث كل شيء، كل الاقتراحات قابلة للتحقيق، ويجب على الوفد الفرنسي تقديم مقترحات حتى يكون بإمكاننا التعبير عن موقف صحيح حول الضمان الذي يمكن طلبه فيما يتعلق بالاستثمارات واستغلال البترول والغاز الجزائريين وتنظيم الأسواق [77]. وأضاف قائلا: "**مسألة السيادة على الصحراء هذه هي المسألة المهمة... هذا هو السبب الذي لأجله قدمنا جدول أعمال، فيه دراسة لمسائل التعاون ولضمان الأفراد... ولكن علينا بداية حل هذه المسألة. لا نستبعد بحث الجانب الاقتصادي للقضية الصحراوية**" [78].

ويعود سبب التوقف إلى رفض فرنسا والوفد الفرنسي أن تكون الصحراء خاضعة للسيادة الجزائرية، وظهر جليا إلى أنّ فرنسا لم تغير من طرحها بشأن أن الصحراء منطقة مقتطعة من الجزائر. ولقد أوقف كريم بلقاسم هذه المفاوضات قائلا: "**لن يكون هناك نقاش حول الصحراء دون اعتراف مسبق بالسيادة الجزائرية على هذه المنطقة .أصبح الكفاح من أجل وحدة التراب الجزائري مهمًا مثل الكفاح من أجل الاستقلال، ودعت جبهة التحرير الوطني إلى مظاهرات في جميع أنحاء الجزائر حتى لا يكون هناك تقسيم**" [79].

6.1.2. مفاوضات بال Bâle الأولى والثانية

جرت هذه المفاوضات بسويسرا بين الوفد الجزائري المتمثل في محمد الصديق بن يحيى ورضا مالك، والوفد الفرنسي بـ برونو دولوس وكلود شايي، حيث جرى اللقاء الأول في 28-29 أكتوبر 1961 تم التحدث بالطبع عن الصحراء، وقد ظهرت إمكانية النظر إلى المشكلة من زاوية التعاون، كانت الادعاءات الفرنسية هي تلك التي ذكرها الجنرال 5 سبتمبر [80]. حيث كسر ديغول الصمت بمؤتمر صحفي حول الصحراء في 5 سبتمبر قائلا: "... **كما توحد قضية الصحراء. فيما يخص الصحراء، أن خط سيرنا هو الذي يحافظ على مصالحنا ويأخذ في الحسبان الواقع. تتمثل مصالحنا فيما يلي: الاستغلال الكامل للبترول والغاز الذين اكتشفناهما، أو سنكتشفهما الحصول على مطارات وحقوق تنقل تسمح لنا بإجراء اتصالاتنا مع إفريقيا السوداء...ليس من الضروري التوقف مطولا عند قضية السيادة في الصحراء، على الأقل من الجانب الفرنسي. هذا يمكن أن يستعمل كشعار أو يافطة من أجل الدعاية. بالنسبة لفرنسا فذلك يعادل ضربة سيف في الماء**" [81].

وتقدم الوفد الجزائري باستفسار حول مسألة السيادة الجزائرية على الصحراء فرد الوفد الفرنسي قائلا: "**بالنسبة لنا فإن قضية السيادة على الصحراء ليست محل اعتبار متى أصبحت الجزائر وفرنسا متحدتين باتفاقات تعاون**" [82]. وبعد يومين افترقا والتقوا في اللقاء الثاني في 9 نوفمبر 1961 كل من بن يحيى ومالك بنقل أجوبة

الحكومة المؤقتة التي استحسنها الوفد الفرنسي لحصوله على إجابات، فيما يخص الاقلية الاوروبية ورفض ازدواجية الجنسية، التواجد العسكري بتأجير المرس الكبير لمدة قابلة للتجديد، انهاء التجارب النووية وجلاء الجيش حسب برنامج زمني، المرحلة الانتقالية من وقف إطلاق النار إلى الاستقلال لمدة ستة أشهر، بالإضافة إلى الهيئة التنفيذية المؤقتة والبترول ومنطقة الفرنك [83].

7.1.2. مفاوضات لي روس 11-19 فيفري 1962

تعتبر هذه المرحلة من المفاوضات من المراحل المصيرية والأكثر حساسية في تاريخ المفاوضات الفرنسية الجزائرية، حيث تدهورت الوضعية بكل من الجزائر وفرنسا وذلك بسبب حصول منظمة الجيش السري OAS لتعزيز وتنظيم نفسها والعمليات الإرهابية والخسائر البشرية والمادية الناتجة عن أعمالها التخريبية بمختلف الأساليب والوسائل [84].

كان هذا اللقاء بأعالي جبال الجورا Jura على الحدود الفرنسية السويسرية ودام هذا اللقاء من 11 إلى 18 فيفري [85]، مثل الوفد الجزائري كل من كريم بلقاسم، بن يحيى، رضا مالك، دحلب، محمد يزيد، بن طوبال، الصغير مصطفاي، ومن الجانب الفرنسي كل من جوكس، دولوس، شايي، بيوكار، إلى جانب جان دوبروقلي Jean de Broglie، دي كاماس De Camas، روبير برون Robert Buron [86]. ويعكس انتقال كل من برون وزير الأشغال العامة وجان دوبروقلي عزم ديغول إلى التوصل إلى حل بأسرع ما يمكن عن طريق الحوار حسب ما ذكر في التقرير رقم dodis.ch/34258 من الصفحة 31 إلى الصفحة 52 من الأرشيف السويسري [87].

وفي لي روس ناقش الطرفان كل المسائل العالقة بما في ذلك قضية الصحراء، حيث كانت محادثات لي روس توطئة للمفاوضات الرسمية اللاحقة وتم التطرق إلى مجمل النقاط الخلافية في أدق تفاصيلها. إنّ فرنسا لم تعد تدافع عن الصحراء الفرنسية إلا أنّ جوكس كان قويا في انتزاع بعض النقاط فيما يخص استغلال الغاز والبترول وبقاء القاعدة العسكرية النووية بالصحراء (رقان) لمدة طويلة والمرسى الكبير. وصرح دحلب بأنّنا كنا أشد خذر حول البنود والشروط التي من شأنها المساس بالسيادة الوطنية والوحدة الترابية بما في ذلك الصحراء، وقد تم الاتفاق على كل النقاط بما في ذلك وقف القتال ...إلخ [88].

وقد أسفرت عن اتفاق مبدئي شامل وقد توجت هذه المحادثات بإجراء بروتوكولي حيث تصافح الوفدين أول مرة في 19 فيفري كانت بداية نهاية الحرب[89]، الذي كشف عنه أعضاء الوفد الجزائري في اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس 22-27 فيفري 1962 لدراسة نص اتفاقيات إيفيان في كل جزئياتها حيث كان دحلب هو المقرر، وتم التصويت الأغلبية على نص الاتفاقيات بما فيهم الخمسة الموجودين بأولنوى بإرسالهم في 15 فيفري رسالة للمجلس الوطني للثورة لبن خدة للتصويت بالوكالة مثلهم مثل الولاية الثانية، ماعدا بومدين، أحمد قائد، علي منجلي، والرائد مختار بوعيزم[90]، وتمت الإشارة اليه في التقرير السابق للأرشيف السويسري تحت رقم dodis.ch/9079.

8.1.2. مفاوضات ايفيان الثانية 7-18 مارس 1962

لقد تمت العودة إلى طاولة المفاوضات وذه المرة بجدية ورسمية بإيفيان حيث التقى الوفدان من جديد، وتم الإعلان عن مباشرة المفاوضات الرسمية من الجانبين في وقت واحد من باريس وتونس يوم 5 مارس، وكان مفروضا أن يعلن عنها يوم 7 مارس، كان الوفد الجزائري برئاسة كريم بلقاسم مع بن طوبال، دحلب، يزيد، بن يحيى، رضا مالك، الصغير مصطفاي، بن عودة عمار، والوفد الفرنسي برئاسة جوكس ويضم: برون، دوبروقلي، دي كاما، دي سيجين بازيس، دولوس، شايي، لابوري، بيوكار، تريكو، فليب تيبو، فرانسوا بليزان [91].

بدأت المفاوضات بين الطرفين حيث ركز الوفد الجزائري على وحدة الشعب والتراب الوطنيين، وقد دامت من 07 إلى 18 مارس ولم تعد هذه الاتفاقات اتفاقات مبادئ بل يجب تطبيقها على أرض الواقع [92]. تم مناقشة كل التعديلات على الاتفاقات في اجتماع المجلس الوطني للثورة من 22-27 فيفري، أما فيما يخص الصحراء فقد أشار جوكس إلى الصحراء ومسألة الحدود الأمنية والمواقع التقنية لتحديد المواضع، والمواقع العسكرية والتسهيلات الجوية والخمس سنوات كولومب بشار، رقان، وعين أمقل، وما يخص وضعيتهم بعد خمس سنوات وكذلك الحركة البحرية [93].

وبعد اثني عشرة يوم ماراطونية في المفاوضات تم التوصل إلى توقيع اتفاقيات إيفيان في 18 مارس 1962 حيث وقع كل من كريم بلقاسم وجوكس على نص اتفاقيات أيفيان وإطلاق النار يدخل حيز التنفيذ في 19 مارس 1962 [94]. وقد أمر بن خدة بوقف إطلاق النار من إذاعة تونس ابتداء من 19 مارس وتوقيف كل العمليات العسكرية والمعارك على كامل التراب الجزائري، نفس الشيء بالنسبة لديغول توقيف كل العمليات العسكرية للقوات الفرنسية [95].

2.2. الدور السويسري في المفاوضات الجزائرية الفرنسية

لولا مبادئ السياسة الخارجية لسويسرا المتمثلة في الحياد ومبادئ النوايا الحسنة، ومساعي الوساطة يمكن أن تكون عمليات حساسة لأنّ عرضها دون أن يلتمسها جميع الأطراف المعنية يشكل خطر أن تفهم على أنها تدخل غير لائق في شؤون الغير، وهكذا استدعيت سويسرا للتدخل في قضية ذات أهمية تاريخية يتواجه فيها في حرب قاسية، فرنسا ومسلمي الجزائر الذين كانوا يناضلون من أجل أن تصبح دولة مستقلة.

يعود الفضل إلى السيد أوليفيي لونغ بمساعدة زميله السفير جيانريكو بوشر في كسب الثقة الكاملة للطرفين الذين كانا يستمعان دوما لهما. كما حصل أثناء تنفيذهما للتفويض الذي أوكل اليهما، على تعاون العديد من الشخصيات السويسرية. وإن تم التوصل إلى نتائج إيجابية فإن ذلك يعود إلى التكتم الذي التزم به جميع من شارك بالمفاوضات أو التحضير لها. بالإضافة إلى تلقي بولحروف اتصالا من لونغ في 19 جانفي 1961 يبلغه فيه تأكيد السلطات الفرنسية استعدادها لمواصلة الاتصالات [96]. وهنا برز الدور الفعال لأوليفيي لونغ من خلال التحضير للقاءات وإدارة الاتصالات بداية من جس النبض التمهيدي إلى غاية مؤتمر إيفيان الثاني 7-18 مارس

1962، وتقديم كل الحلول الممكنة من أجل تقريب وجهتي النظر بين الطرفين وكذلك الإشادة بالدور الذي لعبته الحكومة السويسرية بشكل سري جدا ولكن مع نجاح هائل.

لعبت سويسرا دورا فعالا في المفاوضات الجزائرية الفرنسية، وتعد المبادرة الأولى إلى الصحفي شارل هنري فافرود باعتباره أول من قام بنقل رسائل بين الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة الجزائرية، ويذكر المسؤول عن الأرشيف الدبلوماسي السويسري مارك بيرنو Marc Pernot أن فرحات عباس قام بزيارة إلى سويسرا في نوفمبر 1958 عبر فيها لموظف سويسري ضرورة التوصل إلى حوار مع الفرنسيين، وبعث هذا الموظف تقريرا إلى السلطات الفدرالية يقول فيها "**إنّ فرحات عباس يرغب في التخلي عن الوساطة التونسية المغربية ويفضل أن تجرى المفاوضات في بلد محايد كسويسرا**"، إلا أنّ السلطات الفدرالية لم ترد على هذا التقرير[97].

وحسب ما ورد في التقرير رقم dodis.ch/34258 أنّ مقالات شارل اندري فافرود كان لها تأثير واضح على الأطراف المفاوضة خاصة ذلك الذي نشر بجريدة Gazette de Lausanne[98]، وكان له الفضل في إلى حد ما في تسهيل إعادة الاتصالات بين جبهة التحرير الوطني والسلطات الاستعمارية بعد فشلها، لكن طبيعته المنتقدة والجريئة هي التي جعلته يحظى باهتمام الأطراف المتفاوضة.

خاتمة

الدور البارز للدبلوماسية الجزائرية في تدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية، والتي أكسبتها الشرعية الدولية حيث فرضت على فرنسا القبول بمبدأ التفاوض، وكانت هذه المحادثات والمفاوضات الشاقة والطويلة والتي كانت تعتبر لوحدها معركة ترتبط ارتباطا وثيقا بالمعارك التي يقودها جيش التحرير الوطني، حيث مثلت عامل ضغط على الحكومات الفرنسية المتعاقبة.

الدور الكبير الذي لعبه الرجال المفاوضين في هذه المفاوضات الماراطونية والنقاط التي كسبها رجال الحكومة المؤقتة ضد الحكومة الفرنسية وصولا إلى اتفاقيات إيفيان التي كانت بمثابة انتصار لكفاح للمفاوضين والشعب الجزائري التي انبثق عنها وقف إطلاق النار.

تمكن المفاوض الجزائري من خلال هذه المفاوضات الحرية والاستقلال للجزائريين ووحدة التراب الوطني والشعب الجزائري، بالرغم من بعض سلبياتها التي كانت سببا في أزمة الجزائر عشية الاستقلال، لكن ما تم تحقيقه مكسبا تاريخيا ووطنيا بحصول الجزائر على استقلالها وإعادة السيادة الوطنية على أراضيها وثرواتها.

النصيب الذي نالته سويسرا في الحلقات الطويلة للمفاوضات الجزائرية الفرنسية والذي يتجلى في الدبلوماسي أوليفيي لونغ الذي مثل الجانب الرسمي، على غرار الصحفي شارل هنري فافرود والذي مثل الجانب غير الرسمي ودورهما الكبير في إنجاح مسلسل المفاوضات.

الهوامش:

1- دحو ولد قابلية: **اتفاقيات إيفيان، الاتصالات، المحادثات والمفاوضات إبان ثورة التحرير الوطني 1954-1962**، الجزائر، 2012، وثيقة، ص 2.

2- بن يوسف بن خدة: **اتفاقيات إيفيان نهاية حرب التحرير في الجزائر**، تعريب لحسن زغدار-محل العين جبايلي، مراجعة عبد الحكيم بن الشيخ الحسين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص 14.

3- Henri Jacquin: **la guerre secrète en Algérie**, Edition Olivier Orban, paris, 1977, p 117.

4- بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص 15.

5- المجاهد: **قصة الاتصالات السرية من 1956 إلى 1962**، العدد 92، بتاريخ 28-03-1961، ص 07.

6- فتحي الديب: **عبد الناصر وثورة الجزائر**، ط2، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1990، ص 195.

7- Jérôme Hélie: **les accords d'Evian Histoire de la paix ratée en Algérie**, Olivier Orban, France, 1992, p 27

8- المجاهد: المصدر السابق، ص 7.

9- Jérôme Hélie: Op.Cit, p 24.

10- المجاهد: المصدر السابق، ص 7.

11- فتحي الديب: المصدر السابق، ص 197.

12- بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص 16.

13- يخلف الحاج عبد القادر: "**المفاوضات الفرنسية الجزائرية**"، مجلة عصور جديدة، رقم 19-20، نوفمبر 2015، ص 343.

14- رضا مالك: **الجزائر في إيفيان تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962**، ط1، تر فارس غصوب، دار الفارابي، لبنان، 2003، ص 48.

15- Ageron Charles-Robert: **Les accords d'Évian (1962)**, In: Vingtième Siècle, revue d'histoire, n°35, juillet-septembre 1992, p 5.

16- رضا مالك: المصدر السابق، ص 47.

17_ المجاهد: المصدر السابق، ص 7.

18- المجاهد: المصدر السابق، ص 7.

19- سهام ميلودي: **اتفاقيات ايفيان: أسبابها ومضمونها وردود الأفعال -دراسة تحليلية**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2015-2016، ص 9.

20- Pervillé Guy: **Trente ans après: Réflexions sur les accords d'Évian**, In: Revue française d'histoire d'outre mer, tome 79, n°296, 3e trimestre 1992, p 368.

21- الحاج عبد القادر يخلف: المرجع السابق، ص 344.

22- لزهر بديدة: "**العمل الدبلوماسي للثورة الجزائرية من خلال الوثائق والشهادات (الأهمية والأسس والآليات والأهداف)**"، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد 30، العدد 2، 2016، ص 403.

23- سعد دحلب: **المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر**، منشورات دحلب، الجزائر، 2007، ص 78.

24- محمد لحسن زغيدي: **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الجزائرية 1956-1962**، دار هومة، الجزائر، ص281 .

25- المجاهد: المصدر السابق، ص 7.

26- Jérôme Hélie: Op.Cit, p54.

27- Ibid, p59.

28- بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص 17.

29- Alistar Horne: **A Savage War of Peace, Algeria 1954-1962**, london, Mac Millan, 1977, p364.

30- عمار بوحوش: **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص 520.

31- Jérôme Hélie: Op.Cit, p 61.

32- Ibid, p 61.

33- Guy Pervillé: Op.Cit, p 372.

34- عماربوحوش: المرجع السابق، ص 521.

35- المرجع نفسه، ص 520.

36- لخضر بورقعة: **شاهد على إغتيال الثورة**، ط2، دار الحكمة، الجزائر، 2000، ص 88.

37- Jérôme Hélie: Op.Cit, p 63.

38- Ibid, p 64.

39- محمد لحسن زغيدي: المرجع السابق، ص 382.

40- الجنرال ديغول: **مذكرات الأمل التجديد 1958-1962**، ط1، تر سموحي فوق العادة، مراجعة أحمد عويدات، منشورات عويدات، بيروت، 1971، ص 100.

- الأرشيف السويسري المنشور: حيث يذكر التقرير انطباعات بومنجل عن محادثات مولان أثناء زيارته المفوضية السويسرية بتونس.

- Négociations franco-algériennes A l'occasion de sa venue à la Légation de Suisse à Tunis, Boumendjel s'exprime sur ses impressions des pourparlers de Melun. dodis.ch/15147

41- سعد دحلب: المصدر السابق، ص 117.

42- Jérôme Hélie: Op.Cit, p 66.

43- سعد دحلب: المصدر السابق، ص 118.

44- Jérôme Hélie: Op.Cit, p 66.

45- بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص 19.

46- المصدر نفسه، ص 101.

47- عبد القادر بلجة: "**المفاوضات بين الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من السرية إلى العلنية 1956-1962**"، مجلة متون، المجلد 10، العدد 2، 1 ديسمبر 2018، 185.

48- سعد دحلب، المصدر السابق، ص120.

49- محمد العربي الزبيري: **تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962**، ج 2، اتحاد الكتاب العرب، 1999، ص 157.

- Négociations Franco-FLN: Projet concernant les futures opérations de la négociation élaboré par un groupe de travail constitué par le Président de Gaulle. dodis.ch/15148

50- الأرشيف السويسري المنشور: انظر التقارير التالي:

- Contribution suisse à la préparation de la négociation entre la France et le Gouvernement provisoire de la République Algérienne -Des premiers sondages à la Conférence d'Evian (novembre 1960 - 20.5.1961), p 10. dodis.ch/9709

- Long rapporte son entretien avec Boulharouf. dodis.ch/10383.

- Négociations franco-algériennes. Premières discussions au sein du Conseil fédéral sur l'engagement du Département politique dans l'organisation de rencontres secrètes en Suisse. dodis.ch/15150

- أوليفيي لونغ: **الملف السويسري -اتفاقيات إيفيان-مهمة سويسرية للسلم في الجزائر**، تقديم ماكس بوتيتبيير، ترجمة أوذاينية خليل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 33.

51- بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص 20.

52- سعد دحلب: المصدر السابق، ص 122.

53- بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 20.

54- Jérôme Hélie: Op.Cit, p-85.

55- بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 21.

56- Jérôme Hélie: Op.Cit, p 85.

57- محمد الشريف سيدي موسى: **قضية الصحراء الجزائرية في المفاوضات الجزائرية الفرنسية، فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية**، سلسلة الملتقيات، م و د ب ح و ث ا ن 1954، منشورات القصبة، الجزائر، 1996، ص 296.

58- Jérôme Hélie: Op.Cit, p 87.

59- بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 22.

60- الأرشيف السويسري المنشور:

- Contribution suisse à la préparation de la négociation entre la France et le Gouvernement provisoire de la République Algérienne -Des premiers sondages à la Conférence d'Evian (novembre 1960-20.5.1961), p 14.

61- محمد الشريف سيدي موسى: المرجع السابق، ص 297.

62- سعد دحلب: المصدر السابق، ص 124.

63- Charles-Robert Ageron: Op.Cit, p 8.

64- سعد دحلب: المصدر السابق، ص 124.

65- بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص 22.

66- عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 529.

67- بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص 24.

68- المصدر نفسه، ص 24.

69- موريس فايس: **نحو السلم في الجزائر مفاوضات ايفيان من أرشيف الدبلوماسية الفرنسية 15 جانفي 1961-29 جوان 1962**، ترجمة صادق سلام، عالم الأفكار، الجزائر، 2013، ص 97.

70- سعد دحلب: المصدر السابق، ص 131.

71- Jean Lacouture: **De Gaulle 3 Le Souverain 1959-1970**, Editons Du Seuil, Paris, 1986, P 150.

72- بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص 24.

73- موريس فايس: المصدر السابق، ص 164.

74- رضا مالك: المصدر السابق، ص 193.

75- Jérôme Hélie: Op.Cit, p 157.

76- بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص 25.

77- موريس فايس: المصدر السابق، ص 351.

78- المصدر نفسه، ص 418.

79- Jérôme Hélie: Op.Cit, p 115.

80- Ibid, p 162.

81- الجنرال ديغول: المصدر السابق، ص 138.

82- عبد القادر سلاماني: "**مساعي السلطة الاستعمارية الفرنسية لفصل الصحراء الجزائرية**"، مجلة العبر للدراسات التاريخية والاثرية في شمال افريقيا، المجلد 3، العدد 1، يناير 2020، ص 375.

83- بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص 32.

84- اوليفيي لونغ: المصدر السابق، ص 127.

85- سعد دحلب: المصدر السابق، ص 141.

86- Jérôme Hélie: Op.Cit, p180.

87- Rapport: Contribution suisse aux négociations entre le gouvernement français et le gouvernement provisoire de la République algérienne -De la première conférence d'Evian au cessez-le-feu en Algérie (20.5.1961-19.3.1962), pp 31-52. dodis.ch/34258.

88- محمد الشريف سيدي موسى: المرجع السابق، ص 299

89- محمد عباس: **نصر بلا ثمن، الثورة الجزائرية 1954-1962**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 713.

90- Jérôme Hélie: Op.Cit, p185.

- Rapport: Contribution suisse aux négociations entre le gouvernement français et le gouvernement provisoire de la République algérienne -De la première conférence d'Evian au cessez-le-feu en Algérie (20.5.1961-19.3.1962), p 44.

91- موريس فايس: المصدر السابق، ص 354

92- سعد دحلب: المصدر السابق، ص 158.

93- موريس فايس: المصدر السابق، ص 529.

94- Jérôme Hélie: Op.Cit, p187.

95- بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص 38

96- اوليفيي لونغ: المصدر السابق، ص 7.

97- http://www.swissinfo.ch/ara.

98- Rapport: Contribution suisse aux négociations entre le gouvernement français et le gouvernement provisoire de la République algérienne -De la première conférence d'Evian au cessez-le-feu en Algérie (20.5.1961-19.3.1962), p 28.

قائمة المراجع

- بن خدة، بن يوسف، (1986)، **اتفاقيات ايفيان نهاية حرب التحرير في الجزائر**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.
- بورقعة، لخضر، (2000)، **شاهد على اغتيال الثورة**، الجزائر، دار الحكمة.
- بوحوش، عمار، (1997)، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، بيروت، دار الغرب الإسلامي.
- الجنرال ديغول، (1971)، **مذكرات الأمل التجديد 1958-1962**، بيروت، عويدات.
- دحلب، سعد، (2007)، **المهمة منجزة من اجل استقلال الجزائر**، الجزائر، منشورات دحلب.

- الديب، فتحي، (1990)، **عبد الناصر وثورة الجزائر**، القاهرة، دار المستقبل العربي.
- الزبيري، محمد العربي، (1999)، **تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962**، دمشق، اتحاد الكتاب العرب.
- زغيدي، محمد لحسن، (2016)، **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الجزائرية 1956-1962**، الجزائر، دار هومة.
- سيدي موسى، محمد الشريف، (1996)، **قضية الصحراء الجزائرية في المفاوضات الجزائرية الفرنسية، فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية**، الجزائر، منشورات القصبة.
- عباس، محمد، (2007)، **نصر بلا ثمن، الثورة الجزائرية 1954-1962**، الجزائر، القصبة للنشر.
- فايس، موريس، (2013)، **نحو السلم في الجزائر مفاوضات ايفيان من أرشيف الدبلوماسية الفرنسية 15 جانفي 1961- 29 جوان 1962**، الجزائر، عالم الافكار.
- لونغ اوليفيي، (2012)، **الملف السويسري -اتفاقيات ايفيان-مهمة سويسرية للسلم في الجزائر**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.
- مالك، رضا، (2003)، **الجزائر في ايفيان تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962**، لبنان، دار الفرابي.
- المجاهد، (28 03, 1961)، **قصة الاتصالات السرية من 1956 إلى 1962**، العدد 92.
- ولد قابلية، دحو، (2012)، **اتفاقيات ايفيان، الاتصالات، المحادثات والمفاوضات ابان ثورة التحرير الوطني 1954-1962**، الجزائر.
- ميلودي، سهام، (بلا تاريخ)، **اتفاقيات ايفيان: أسبابها ومضمونها وردود الأفعال**، قسم التاريخ، كلية العوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجيلالي اليابس، الجزائر.
- بديدة، لزهر، (2016)، **العمل الدبلوماسي للثورة الجزائرية من خلال الوثائق والشهادات (الأهمية والاسس والاليات والاهداف)**، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة، 30، 2، 395-413.
- بلجة، عبدالقادر، (2018)، **المناورات الفرنسية لفصل الصحراء الجزائرية وإستراتجية الثورة لإفشالها**، المجلة التاريخية للدراسات الاجتماعية والتاريخية سيدي بلعباس، 7، 1، 145-158؛
- تيتة، ليلى، (2015)، **فصل الصحراء الجزائرية عن الشمال: الواقع، الرهانات والمآل قراءة في تقرير فرنسي جويلية 1960**، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، 1، 2، 190-218؛
- سلاماني، عبدالقادر، (2020)، **مساعي السلطة الاستعمارية الفرنسية لفصل الصحراء الجزائرية**، مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا تيارت، 3، 1، 363-378.
- يخلف، عبد القادر، (2015)، **المفاوضات الجزائرية الفرنسية(المعركة السياسية)**، مجلة عصور جديدة، 5، 20، 340-365.

الأرشيف السويسري المنشور

- Négociations franco-algériennes A l'occasion de sa venue à la Légation de Suisse à Tunis, Boumendjel s'exprime sur ses impressions des pourparlers de Melun. dodis.ch/15147.

- Négociations Franco-FLN: Projet concernant les futures opérations de la négociation élaboré par un groupe de travail constitué par le Président de Gaulle. dodis.ch/15148

- Contribution suisse à la préparation de la négociation entre la France et le Gouvernement provisoire de la République Algérienne -Des premiers sondages à la Conférence d'Evian (novembre 1960 -20.5.1961). dodis.ch/9709

- Long rapporte son entretien avec Boulharouf, dodis.ch/10383.

- Négociations franco-algériennes. Premières discussions au sein du Conseil fédéral sur l'engagement du Département politique dans l'organisation de rencontres secrètes en Suisse. dodis.ch/15150

- Rapport: Contribution suisse aux négociations entre le gouvernement français et le gouvernement provisoire de la République algérienne -De la première conférence d'Evian au cessez-le-feu en Algérie (20.5.1961-19.3.1962). dodis.ch/34258

- http://www.swissinfo.ch/ara.

المراجع بالأجنبية

- Hélie, Jérôme, (1992), **les accords d'Evian Histoire de la paix ratée en Algérie**, France, Olivier Orban.
- Horne, Alistar, (1977), **A Savage War of Peace, Algeria 1954-1962**, london, Mac Millan.
- Jacquin, Henri, (1977), **la guerre secrète en Algérie**, paris, Edition Olivier Orban.
- Lacouture, Jean, (1986), **De Gaulle 3 Le Souverain 1959-1970**, Paris, Editons Du Seuil.
- Ageron, Charles-Robert, (1992, juillet-septembre), **Les accords d'Évian (1962)**, revue d'histoire, n°35, 3-15;
- Pervillé, Guy, (1992), **Trente ans après : Réflexions sur les accords d'Évian**, Revue française d'histoire d'outre-mer, 79, 296, 367-381;